

النص والإجتها د

[218] [المورد (23) - : التصرف في الاذان باشتراع فصل فيه:] وذلك انا تتبعنا السنن المختصة بفصول الاذان والاقامة على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله فلم يكن فيها (الصلاة خير من النوم) بل لم يكن هذا الفصل على عهد أبي بكر، كما يعلمه جهابذة السنن ونقده الحديث، وانما أمر به عمر بعد مضي شطر من خلافته، حيث استحبه واستحسنه في أذان الفجر فاشترعه حينئذ وأمر به، والنصوص في ذلك متواترة عن أئمة العترة الطاهرة (298).

_____ = راجع: تهذيب التهذيب ج 6 / 406، ميزان الاعتدال ج 2 / 151. وممن قال بجواز المتعة الامام مالك بن أنس. المبسوط للسرخسي ج ص. تبيان الحقائق شرح كنز الدقائق للزيلعي ج ص، فتاوى الفرغاني، خزنة الروايات للقاضي جكن الحنفي، الكافي في الفروع الحنفية، وفي العناية شرح الهداية، ويظهر من شرح الموطأ للزرقاني انه أحد قولي مالك ج 3 / كما في الغدير ج 6 / 222 - 223، تفسير القرطبي ج 5 / 130. ومن أراد الاطلاع على بطلان دعوى نسخها وبطلان تحريمها وعدم مشروعيتها فليراجع كتاب الغدير ج 6 / 223 - 240، البيان للسيد للخوائي ص 315، مقدمة مرآة العقول ج 1 / 273 - 325. وأما مذهب أهل البيت جميعا وعلى رأسهم الامام أمير المؤمنين عليه السلام فهو الجواز وهذا معلوم بالتواتر وقد اشتهر عن الامام أمير المؤمنين عليه السلام قوله الصحيح: " لولا أن عمر نهى عن المتعة ما زنى الا شقى " راجع في ذلك: تفسير الطبري ج 5 / 9 باسناد صحيح، تفسير الرازي ج 3 / 200، تفسير ابن حيان ج 3 / 218، تفسير النيسابوري بهامش تفسير الرازي ج 3 /، الدر المنثور ج 2 / 140 كنز العمال ج 8 / 294، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج 12 ص 253 و 254. وأما أحاديثهم من طريق الشيعة في الحلبة فهي كالشمس في رابعة النهار، راجع: وسائل الشيعة ج 14 ص 436 وما بعدها. (298) جامع أحاديث الشيعة ج 4 / 622 و 672 - 687، وسائل الشيعة ك الصلاة ب 19 من أبواب الاذان والاقامة ج 4 / 642، الجواهر ج 9 / 81، الحقائق ج 9 / 398.